

شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى

فصل ويصح الطهار من كل من أي زوج .

يصح طلاقه مسلما كان أو كافرا حرا أو عبدا كبيرا أو مميزا يعقله لأنه تحريم كالطلاق فجري مجراه وصح ممن يصح منه ويكفر كافر بمال أي عتق أو إطعام لأن الصوم لا يصح منه و يصح من كل زوجة مسلمة كانت أو ذمية حرة أو أمة وإن لم يمكن وطؤها لقوله تعالى : { الذين يظاهرون منكم من نسائهم } الآية فخصهن بالطهار ولأنه لفظ يتعلق به تحريم الزوجة فاخص بها كالطلاق ولأنه كان طلاقا في الجاهلية فنقل حكمه وبقي محله فلا يصح طهار من أمته أو أم ولده ويكفر سيد قال لأمته أو أم ولده أنت علي كظهر أمي كيمين يحنث فيها كما لو حلف لا يطؤها ثم وطئها قال نافع [حرم رسول الله ﷺ جاريتته فأمره ﷻ أن يكفر يمينه] وإن نجزه أي الطهار لأجنبية بأن قال لها أنت علي كظهر أمي صح طهاره رواه أحمد عن عمر وكاليمين بالله تعالى والآية خرجت مخرج الغالب أو علقه بتزويجها بأن قال لها إن تزوجتك فأنت علي كظهر أمي أو قال : النساء علي كظهر أمي أو كل امرأة أتزوجها فهي علي كظهر أمي ذكره في الشرح أو قال لأجنبية أنت علي حرام ونوى أبدا صح ذلك طهارا لأنه طهار في الزوجة فكذا الأجنبية فإن تزوجها لم يطأها حتى يكفر و لا يكون قوله لأجنبية أنت علي حرام طهارا إن أطلق فلم ينو أبدا أو نوى أنها حرام عليه إذن لأنه صادق في حرمتها عليه قبل عقد التزويج ويقبل منه دعوى ذلك حكما لأنه الظاهر ويصح الطهار منجزا كما تقدم ومعلقا كإن قمت فأنت علي كظهر أمي فمن حلف به أي الطهار أو حلف بطلاق أو عتق وحنث لزمه ما حلف به و يصح الطهار مطلقا كانت علي كظهر أمي و يصح مؤقتا كأنت علي كظهر أمي شهر رمضان إن وطئ فيه أي رمضان كفر وإلا يطأ فيه زال حكم الطهار بمضيه لحديث صخر بن سلمة وفيه ظاهرت من امرأتي حتى ينسلخ شهر رمضان وأخبر النبي ﷺ أنه أصابها فيه فأمره بالكفارة ولم ينكر تقيده بخلاف الطلاق فإنه يزيل الملك وهذا يوقع تحريما يرفعه التكفير أشبه الإيلاء ويحرم على مظاهر ومظاهر منها وطء ودواعيه قبل تكفير لقوله تعالى : { فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا } وقوله * : { فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا } ولو كان تكفيره بإطعام لحديث عكرمة عن ابن عباس [أن رجلا أتى رسول الله ﷺ قد طاهر من امرأته فوقع عليها فقال يا رسول الله ﷺ إنني ظاهرت من امرأتي فوقعت عليها قبل أن أكفر فقال : ما حملك على ذلك رحمك الله ﷻ قال : أرأيت خلخالها : في ضوء القمر ؟ قال : فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك ﷻ] رواه الخمسة إلا أحمد وصححه الترمذي ولأن ما حرم الوطء من القول حرم دواعيه كالطلاق والإحرام بخلاف كفارة يمين فله إخراجها قبل الحنث وبعده وتثبت أي تستقر كفارة الطهار في ذمته أي

المظاهر بالعود لقوله تعالى : { ثم يعودون } وهو الوطاء نصا لا العزم عليه فلا تستقر بذلك إلا أنها شرط لحل الوطاء فيؤمر بها من أراد له ليستحلها بها كما يؤمر بعقد النكاح من أراد حل المرأة أو لو كان الوطاء من مجنون بأن ظاهره ثم جن وكذا لوبانت منه ثم زنا بها لا إن كان الوطاء من مكره لأنه معذور بالاكراه ووجه القول بأن العود هو الوطاء لأنه فعل ضد قول المظاهر إذ المظاهر حرم الوطاء على نفسه ومنعها منه فالعود فعله وأما الإمساك عن الوطاء فليس بعود ولقوله تعالى : { ثم يعودون لما قالوا } وثم للتراخي والإمساك غير مترسخ ولأن الظهار يمين يقتضي ترك الوطاء فلا تجب كفارته إلا به كالإيلاء ويأثم مكلف بوطء ودواعيه قبل تكفيره لما تقدم ثم إن وطءه قبل أن يكفر لا يبطأ بعد حتى يكفر للخبر ولبقاء التحريم وتجزئته كفارة واحدة ولو كرر الوطاء للخبر ولأنه وجد العود والظهار فدخل في عموم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الآيتين كمكرر طهارا من امرأة واحدة قبل تكفير ولو كرره بمجالس أو أراد بتكراره إستئنافا نصا لأن تكريره لا يؤثر في تحريم الزوجة لتحريمها بالقول الأول فلم تجب كفارة ثانية كاليمين باء وكذا لو ظاهر من نسائه بكلمة كقوله أنت علي كطهو أمي فلا يلزمه إلا كفارة واحدة رواه الأثرم عن عمر وعلي ولأنه طهار واحد وإن ظاهر منهن بكلمات بأن قال لكل منهن أنت علي كظهر أمي فعليه لكل منهن كفارة لأنها أيمان مكررة على أعيان متفرقة ولأنها أيمان لا يحنث في إحداها بالحنث في الأخرى فلا تكفرها كفارة واحدة ويلزمه إخراج كفارة طهار بعزم على وطء نصا لقوله تعالى : { فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا } الآيتين وحديث فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به حيث أمر بالكفارة قبل التماس ويجزئه إخراج قبله أي قبل عزم على وطء لانعقاد سبب الوجوب وهو الطهار وإن اشترى مظاهر زوجته التي طاهر منها وهي أمة فظهاره بحاله وله عتقها عنه فإن عاد وتزوجها فلا كفارة وإن أعتقها عن غيره ثم تزوجها فعليه الكفارة بالوطء أو بانة زوجة مظاهر منها حرة كانت أو أمة قبل الوطاء ثم أعادها مطلقا ارتد أولا فظهاره بحاله نصا لعموم الآية والخبر ولأن التحريم إنما يزول بالتكفير وإن مات أحدهما أي الزوجين بعد طهار قبله أي الوطاء سقطت كفارة الطهار سواء مات عقب طهاره أو تراخي عنه لأنه لم يوجد الحنث ويرثها وترثه كما بعد التكفير